الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مضيعة وقت

هل صحيح أن "أكل أكياس الملح" أسهل للعرب من الوحدة؟

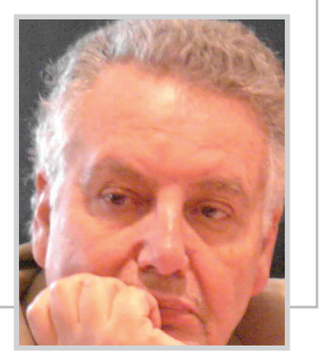

كان خروشوف (الدُب الروسي الظريف) (١٨٩٤-١٩٧١) ورئيس الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٦٤) قد حضر مهرجاناً خطابياً عام ١٩٦٤ في أسوان، بمناسبة الانتهاء من المرحلة الأولى لبناء السد العالي الذي تم الانتهاء من بنائه عام ١٩٧٠. وكان عبد الناصر في تلك المناسبة يتحدث عن مواضيع قومية كثيرة، ومن ضمنها الوحدة العربية، وضرورة قيامها، خاصة أن عبد الناصر كان ما زال ينزف من جرح عميق جداً لانفصال الوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨-١٩٦١). وقال عبد الناصر في ذلك الخطاب كلاماً رومانسياً وعاطفياً مبكياً، وكان كعادته في معظم خطاباته يخاطب القلب العربي لا العقل العربي، ويدغدغ الأحاسيس والعواطف، ويثير الغرائز القومية، قبل أن يُحفّز العقل على العمل والتفكير.

شاكر النابلسي

ولعل تلك كانت من أسباب فشل الوحدة العاطفية والرومانسية بين سوريا ومصر، والتي انهارت سريعاً بعد ثلاث سنوات من قيامها، بفضل عدم التفات القيادة الناصرية إلى ضرورة المحافظة والاحتفاظ بالشخصية السورية، وعدم إذابتها كلياً بالشخصية المصرية. والاكتفاء من الوحدة بوحدة الجيشين السوري والمصري، ووحدة السياسة الخارجية فقط، دون الإذابة التامة للشخصية السورية في الشخصية المصرية. وعدم إرسال حاكم مصري عسكري (عبد الحكيم عامر) إلى سوريا تحدياً للكبرياء السوري، والاكتفاء بإجراء انتخابات سورية داخلية، لاختيار حاكم لـ"القطر السوري" آنذاك، يرضى عنه الشعب السوري.

هل صدق الدُب خروشوف؟

كان على خروشوف أن يردَّ بكلمة ناعمة على خطاب عبد الناصر عن الوحدة العربية الرومانسية. ولكن الدبَّ الروسي أبى إلا أن يُلقي بحجارة كلامه (كما هي عادته في مناسبات كثيرة، ومنها وضع فردة حذائه على منصة الأمم المتحدة، أثناء إلقاء خطابه هناك عام ١٩٦٠، والضرب بها على المنصة). فقد قال خروشوف رداً على الوحدة القومية التي نادى بها عبد الناصر في خطابه في هذا الاحتفال، ومعارضاً لها: "إن الوحدة هي وحدة الطبقة العاملة، وليست الوحدة القومية. فليست الوحدة لدينا برباط قومي فقط، ولكنها وحدة قوى الشعب العامل. ولا يمكن للدول الفقيرة الوصول إلى اتفاق وحدة مع الدول الغنية بالبترول. فأكل أكياس من الملح أسهل من الوصول إلى الاتفاق معهم، وإن كانوا عرباً مثلكم ومسلمين مثلكم." (جريدة "الأهرام"، ١٩٦٤/٥/١٧)".

هل كانت دعوة الوحدة عبثية؟

فهل كان من العبث إذن، أن تقوم الأحزاب القومية العربية والمفكرون القوميون العرب، بالتنظير والبحث والكتابة والخطابة والتبشير والسعي لقيام الوحدة العربية؟

وهل ضيَّع كل هؤلاء وقتاً ثميناً في النفخ في قربة مقطوعة كما يقال، أو الصراخ في الوادي والنفخ في الرماد؟

شرط الديمقراطية قبل الوحدة

أصرّ بعض المفكرين، على تحقيق الديمقراطية أولاً، قبل تحقيق الوحدة، لكي تتم مناقشة المشاريع الوحدوية في جو تام من الحرية والديمقراطية تحاشياً للأخطاء، ولا يقدِّمون الوحدة على الديمقراطية، كما سبق وقدَّم عبد الناصر الوحدة والاشتراكية على الحرية، واعتبر الديمقراطية آخر مراحل التقدم السياسي والاجتماعي. ويعتبر هؤلاء أن الوحدة هي المدخل لتصحيح مفهوم الديمقراطية القائم في البلاد العربية. وهذا مؤيد تماماً لرأي الشعب العربي في عام ١٩٨٠ الذي تبيَّن منه أن نسبة ٧٨ ٪ تريد بشدة تحقيق الوحدة على أساس الاختيار الديمقراطي. ولعل غياب أساس الاختيار الديمقراطي هو الخطأ الأكبر الذي وقع فيه جميع أصحاب المشاريع الوحدوية الفاشلة في العالم العربي خلال هذا المرحلة.

ولكن ثبُتت صحة هذا الكلام من خلال ما سبق وما لحق من تجارب وحدوية. فالوحدة المصرية – السورية ١٩٥٨، لم تستطع أن تكون المدخل لتصحيح مفهوم الديمقراطية في مصر ، ولا في سوريا. كما أن مشاريع الوحدة التي أعقبت ذلك بين سوريا والعراق بدءاً من عام ١٩٦٣، لم تستطع أيضاً تصحيح المفهوم الديمقراطي في كلا البلدين.

فكل اتحاد لا يتوفر له محتوى ديمقراطي تقدمي، لن يُكتب له النجاح والبقاء. وأن كل خطوة وحدوية لا تنبعث من الإيمان القومي، ولا تنبع من عقيدة الوحدة وإستراتيجيتها مصيرها التعثر والانتكاس. وأن الفهم العميق لعقيدة الوحدة وإستراتيجيتها، والرؤية الواضحة لأسسها ومقوماتها، من العوامل الأساسية في نجاح أية خطوة وحدوية. وكل اتحاد مرتبط بأهداف سياسية طارئة وبأغراض داخلية قطرية، ولا تتجه القيادة فيه نحو تحرير فلسطين والأرض المحتلة، يصاب بالعطل والشلل.

لماذا قفزنا من الوحدة التدرجيّة الى الفورية؟

من المعروف أن عبد الناصر كان قبل عام ١٩٦٣ من القائلين بـ "الوحدة الفورية" لا "الوحدة التدرجيّة". ربما لأن "الوحدة التدرجيّة" تستدعي استفتاءات شعبية كثيرة ومتعددة على كل خطوة وحدوية، ودراسات من عدة مؤسسات دستورية وسياسية مختلفة. وهو ما كان يضيق به عبد الناصر. كما لم تكن لديه الكوادر المؤهلة للقيام بهذه العملية. وينفي بعض المفكرين العرب من أن عبد الناصر عندما قبل بالوحدة المصرية – السورية الاندماجية الفورية ١٩٥٨ ، لم يكن أمامه إلا خيار الوحدة الاندماجية. وقد كان خيار الاتحاد الفيدرالي مطروحاً أيامها، ولكن عبد الناصر لم يُجر مناقشات جادة بشأن الاتحاد الفيدرالي مع مؤسسات صُنع القرار في مصر أو سوريا. (أنظر : حسن نافعة، "تجربة الوحدة المصرية – السورية"، ص١٦٤).

الوحدة التدرجيّة يحركها الاقتصاد لا القومية

إن الوحدة التدرجيّة ملازمة للأقطار التي يحركها الاقتصاد وليست القومية، كما هو حال العالم العربي. فهي قد نجحت في أمريكا ونجحت في أوروبا من خلال السوق الأوروبية المشتركة، وهي دول استقرت قومياتها، وأصبح همّها الشاغل الاقتصاد. أما المجتمعات المتخلفة، فإن حافز المصالح المشتركة الذي هو أساس التدرجيّة ضعيف تجاه المسائل المعلّقة الكبرى كالمسألة القومية. وهي كلها ذات طبيعة سياسية.

الوحدة في "قُرص العيش"!

والسؤال الآن:

هل كان كانت الوحدة الفورية هي المطلوبة، في مناقشات الوحدة الجديدة بين مصر وسوريا والعراق، كما كانت قبل عام ١٩٦٣ أم أننا تعلمنا الكثير من فشل الوحدة المصرية – السورية؟

لقد كان مناقشو مشروع الوحدة المصرية – السورية – العراقية أكثر حرصاً وانتباهاً وحذراً من ذي قبل. وبدأوا يفضلون ويميلون إلى الوحدة التدرجيّة، على عكس عبد الناصر الذي كان يريدها فورية، كما تمت في عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا. ولم يتعظ عبد الناصر، من فشل الوحدة المصرية – السورية!

ولكن لنعلم، أن هناك متغيرات كثيرة حدثت في العالم، وفي العالم العربي على وجه الخصوص، وعلى رأسها أن الفكرة القومية في التسعينيات من القرن العشرين، لم تعد همّاً عربياً بقدر ما أصبح "قُرص العيش" هو الهمُّ الرئيسي في ظل المتغيرات الاقتصادية، وازدياد فقر العالم العربي، وضعف إمكاناته الاقتصادية، وغرق الفقير والغني فيه في الديون المتراكمة نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، وحرب الخليج ١٩٩١، وانخفاض أسعار البترول إلى أدنى حد ممكن خلال عشرين سنة مضت من تلك الفترة.

تنمية بشرية

آسيا لا تصنع السلع فقط وإنما أيضا الرجال!

من بعد الكوري الجنوبي "بان كي مون" الذي أنتخب أميناً عاماً للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ خلفا للغاني "كوفي أنان". ومن بعد الهندي "شاشي تارور" الذي شغل منصب نائب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون المعلومات والاتصالات ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ أي في عهد "كوفي أنان".

ومن بعد الياباني "ساداكو أوغاتا" الحاصلة على درجة الدكتوراه بامتياز من جامعة كاليفورنيا في بيركللي، والتي ترأست مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من عام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠١ . ومن بعد الياباني "كويشيرو ما تسورا" الذي قاد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لدورتين متتاليتين ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩ .

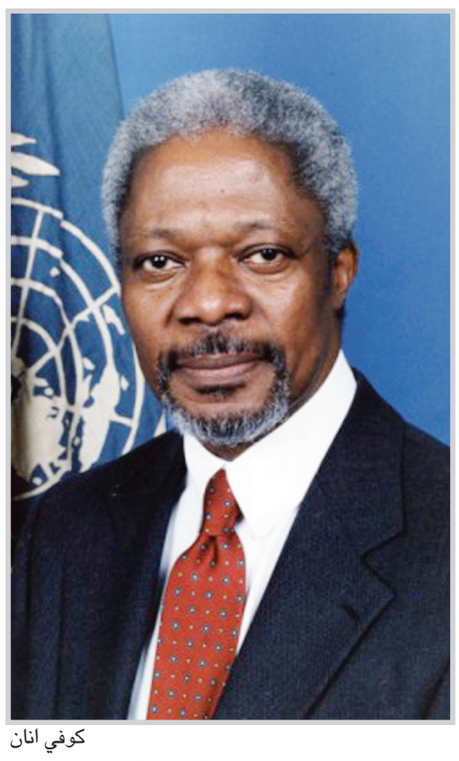

كوفي انان

يوكيا امادو

بان كي مو

عبد الله المدني

هاهي شخصية آسيوية لامعة أخرى تنتخب خامس مدير لمنظمة عالمية مهمة هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتخذ من العاصمة النمساوية مقرا لها. ونعني بهذه الشخصية الياباني "يوكيا أمادو" الذي نال أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات (٢٣ من أصل ٣٥ صوتا) متغلبا على منافسيه الآخرين (الجنوب أفريقي "عبدالصمد مينتي" والأسباني "لويس ايخاياري" والبلجيكي "جون بول بونسيليه)، ليخلف بذلك المصري الدكتور "محمد البرادعي" الذي فضل التقاعد مع انتهاء مدة خدمته في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني المنصرم.

أما ما يميز "يوكيا أمادو" عن سلفه فهو كثير. فالبرادعي لم يكن متخصصا لا من قريب أو بعيد في علوم الطاقة النووية أو أي علم قريب من هذا الحقل المعرفي، لكنه كان صاحب سجل ناصع ومتميز في الإدارة فقط. أما خليفته الياباني فدبلوماسي محترف، تدرج في أروقة الخارجية اليابانية منذ أن أنهى دراسة الحقوق في جامعة طوكيو في عام ١٩٧٢ ، وشغل مناصب دبلوماسية في واشنطون وبروكسل وجنيف وفيينا و في العاصمة اللاوسية "فينتيان".

كما وأنه أكمل تعليمه العالي في جامعة نيس الفرنسية ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ متخصصا في قضايا نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية. وحينما ترأس دائرة العلوم ونزع السلاح ومراقبة انتشار الأسلحة النووية في وزارة الخارجية اليابانية في عام ٢٠٠٤، فإنه شارك بصفته تلك في جميع المفاوضات الخاصة بإعداد الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية حول الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية، الأمر الذي منحه دراية واسعة بهذه القضايا التي تعتبر من صلب وظيفته الجديدة في وقت تواجه فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية جملة من التحديات غير المسبوقة في تاريخها، على رأسها بطبيعة الحال البرنامج النووي الإيراني.

إلى ما سبق، فإن ما يميز "أمادو" عن سلفه أنه ينتمي إلى بلد كان الأول في العالم الذي يضرب بالقنابل النووية، وبالتالي فهو أقدر من غيره على إدراك مخاطر هذا السلاح وما يمكن أن يلحقه من أذى ورعب للبشر، وما يمكن أن يخلفه من مآس ومعاناة مريرة من الصعب معالجتها أو محوها من الذاكرة بسهولة. ولهذا فإن المتوقع من "أمادو" أكثر بكثير مما كان متوقعا من "البرادعي" الذي أنتقده البعض، تارة بسبب ما قيل عن مواقفه المتساهلة والمتضاربة من طهران، وتارة أخرى بسبب إدلائه بتصريحات لم يكن مخولا بها.

ما يمكن استنتاجه من تزايد وجود شخصيات آسيوية في مناصب دولية مرموقة في السنوات الأخيره كثير:

أوله، أن آسيا ليست فقط مصنعا للتكنولوجيا والبضائع الاستهلاكية من إليكترونيات ومنسوجات ومركبات فارهة مريحة، وإنما أيضا مصنع للرجال والنساء القادرين والقادرات على الإضطلاع بمسؤوليات أرفع المناصب الدولية وتحقيق إنجازات يحسب لهم.

وثانيه، أن هذا التطور هو نتيجة طبيعية وحتمية لسياسات الحكومات والقيادات الآسيوية التاريخية في إيلاء اهتمام خاص بالموارد البشرية تعليما وتدريبا ورعاية. تلك كانت سياسات انتهجها نهرو وابنته أنديرا في الهند منذ الخمسينيات و طوال العقود التالية، وانتهجها "لي كوان يو" في سنغافورة، و "مهاتير محمد" في ماليزيا، و "دينغ هسياو بينغ" في الصين، و "بارك تشونغ هي" في كوريا الجنوبية، و"تشيانغ كاي شيك" في تايوان.

وثالثه، أن اليابان لئن فشلت حتى الآن في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن – بسبب عوائق منها معارضة الصين الشديدة – وبالتالي سلب منها حق مشروع يتوافق مع ما بلغته من نهضة جبارة وتفوق علمي وصناعي واقتصادي، وما تنتهجه من سياسات عقلانية متزنة ذات صدى إيجابي في المحافل الدولية، وما تغدقه من مساعدات وقروض إنمائية واقتصادية على دول العالم الثالث، فإنها عوضت بمناصب دولية مرموقه من خلال أبنائها المؤهلين تأهيلا عاليا.

ورابعه، أن المشهد ليس سوى مشهد مكمل للحضور الآسيوي في كل أصقاع العالم. وبعبارة أخرى هو دليل على مدى انتشار الآسيويين وبروزهم خارج أوطانهم، ومدى استغلالهم لما يتوفر لهم في بلاد المهجر من رعاية وفرص وظيفية وتعليمية وتدريبية وحريات مطلوبة لجهة البحث والنقاش. وهذا ما جعل الهنود والصينيين وبعض الباكستانيين والبنغاليين في مقدمة الشعوب المحققة لإنجازات واكتشافات مشهودة في الغرب في حقول الطب والهندسة والكيمياء والفيزياء والفضاء والحاسوب.

ولعل أبرز دليل في هذا السياق ما جرى ويجري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشير إحصائيات عام ٢٠٠٠ إلى أن الآسيويين باتوا يشكلون نحو ٤ بالمئة من إجمالي عدد سكانها، أو نحو ١١ مليون نسمة، من بعد أن كان عددهم في عام ١٩٧٠ لايتجاوز ١,٥ مليون نسمة، وفي عام ١٩٨٠ نحو ٣,٧ مليون نسمة، وفي عام ١٩٩٠ ٧,٣ مليون نسمة. وطبقا لإحدى الدراسات الأكاديمية الحديثة نسبيا، ينتظر أن يرتفع العدد بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٤٠ مليون نسمة.

في الدراسة المشار إليها (دراسة ماهانتي وآخرين عام ٢٠٠٠) نجد حقائق وأرقاما لابد من التوقف عندها والتمعن فيها لدلالاتها العميقة في ما خص موضوعنا. من تلك:

إن الهجرة الآسيوية إلى الولايات المتحدة بدأت في منتصف القرن التاسع عشر، حيث وفد آسيويون كثر للعمل في مناجم الذهب أو في بناء السكك الحديدية في غرب البلاد، أو في مزارع السكر والأناناس في هاواي.

إن تلك الهجرات استمرت دون قيود حتى عام ١٩٥٢ حينما طبق قانون يعطي لكل دولة آسيوية كوتا محددة (١٠٠ مهاجر في العام)، غير أن هذا القانون استعيض عنه في عام ١٩٦٥ بقانون جديد حمل اسمي الرئيسين الاسبقين جون كيندي و ليندون جونسون. وطبقا لهذا القانون سمح بأن يكون إجمالي عدد المهاجرين من العالم إلى الولايات المتحدة هو ٢٧٠ ألف مهاجر في العام الواحد بمعدل ٢٠ ألف مهاجر لكل دولة، وبأن تكون الأولية للمهاجرين المهرة والأكفاء. وفي عام ١٩٩٠ أصدر الكونغرس تشريعا حول تنظيم الهجرة الشرعية تركزت مواده على جذب العمالة الماهرة والمدربة فقط. أما في عام ١٩٩٨ فقد مرر الكونغرس تشريعا آخر سمح برفع سقف تأشيرات الدخول للمهاجرين المهرة من ٦٥ ألفا إلى ١١٥ ألفا في العام الواحد للفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ، على أن الكونغرس عاد ورفع السقف مرة أخرى في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٥ ألف تأشيرة لكل عام من الأعوام الثلاثة التالية، مع منح كل تأشيرة عمل صلاحية لمدة ست سنوات تجدد بعد مرور السنوات الثلاث الأولى.

إن الآسيويين كانوا في مقدمة المستفيدين من هذه التشريعات، وذلك بسبب تفضيلهم الهجرة إلى الولايات المتحدة لأسباب منها أن الأجور في الأخيرة أعلى، والفرص الوظيفية والتعليمية أكثر تنوعا، وشروط العمل وبيئته أكثر جاذبية وتحررا عنها في الأقطار الأخرى.

إن ثلثي المهاجرين إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٦٥ كانوا من آسيا (٢٤٪ من الصين، و٢٠٪ من الفلبين، و١٩٪ من اليابان، و ١٢٪ من الهند، و١٠٪ من كوريا الجنوبية)

إن المهاجرين الآسيويين في الولايات المتحدة يتركزون في عشر ولايات (كاليفورنيا و نيويورك و هاواي و نيوجيرسي و ايلينوي و فلوريدا وفرجينيا وماساتشوستس).

إن المهاجرين من كوريا والصين والهند هم الأكثر اهتماما وتوقا للتحصيل العلمي والارتقاء بالذات، فيما المهاجرين من كمبوديا ولاوس وفيتنام هم الأقل اهتماما بذلك. ففي عام ١٩٩٩ كان ٤٢ بالمئة من المهاجرين الآسيويين قد نجحوا في الحصول على شهادات جامعية مقارنة بنسبة ٢٨ بالمئة من الأمريكيين. وفي العام نفسه استحوذ الآسيويون على ١٠ بالمئة من إجمالي درجات الدكتوراه التي قدمتها مختلف الجامعات الأمريكية، بل كان نحو ثلث تلك الدرجات في تخصصات علمية مثل الطب والهندسة.

إن الغالبية العظمى من المهاجرين الآسيويين يعملون في مهن مرموقة ومدرة لدخول عالية مثل الهندسة وطب الأسنان والتدريس الجامعي والمحاماة وتكنولوجيا الاتصالات، ولا يبالون كثيرا بإشغال وظائف ومناصب إدارية في القطاعين العام والخاص. وأفضل دليل على هذا هو أنهم يمثلون ٤٪ فقط من علماء الإجتماع، لكنهم في الوقت نفسه يمثلون أكثر من ١٠ بالمئة من علماء الفيزياء والكيمياء والطب والهندسة والحاسوب في الولايات المتحدة بحسب إحصائية أجريت في عام ٢٠٠٠ .

بتلك التشريعات المتدرجة والحازمة والحصيفة استطاعت الولايات المتحدة أن تستقطب أكبر تجمع للمهاجرين الآسيويين المهرة على أراضيها، فأفادتها وارتقت بأحوالها من جهة، واستفادت من إمكاناتها ومواهبها من جهة أخرى، فيما ظل المهاجرون الآسيويون غير المهرة خارج حدودها.

تجارب

غاكاكا في جرائم رواندا

زهير كاظم عبود

قد يبدو الاسم غريبا بعض الشيء إلا أنها تجربة قضائية جديرة بالتقدير والاهتمام في ظروف مثل التي يمر بها بلدنا ، فقد وجدت رواندا أن معالجة قضية الجرائم التي ارتكبت وعمليات الإبادة الجماعية التي حلت على البلاد لا يمكن للقوانين والطرق التقليدية في الأحكام والتحقيق أن تحل مشاكلهم سريعا بفترة يمكن معها طي صفحة جديدة للبدء بمشاركة الجميع بناء رواندا جديدة تقوم على احترام كرامة الإنسان وتحفظ حقوقه وحياته وتحت ظل قانون يسود الجميع .

وغاكاكا تعني نظاماً قضائياً عالج قضايا الجرائم والمجازر المرتكبة بحق شعب رواندا في أفريقيا،وغاكاكا تعني باللغة الوطنية غينيا – رواندا – وتستمد فكرة المحاكم من المجالس الشعبية التي تتولى حل الخلافات في القرى والمدن من قبل الحكماء والشيوخ ، وضع نظام الغاكاكا أمامه مبادئ وضوابط أساسية في العمل ، منها أن أهالي الضحايا لن يتمكنوا من الانتظار سنوات عديدة للتحقيق في قضاياهم ومن ثم إصدار الأحكام ومن بعد ذلك تنفيذها ، ما يعني أن إجراءات التحقيق والمحاكمة ستكون مختزلة وسريعة ، كما أن الأهم والأكثر هو فرز من تتمكن العدالة من إعادته الى المجتمع من هؤلاء المجرمين لإعادة انخراطه وإعادته الى الحياة الطبيعية ، وأن يساهم النظام مساهمة فعالة وأكيدة في مسألة الوحدة الوطنية واستقرار البلاد والشروع ببناء الخراب الذي آلت إليه رواندا ومن ثم المساهمة في التخطيط للمستقبل بما يطوي صفحة مريرة من صفحات البلد .

من المؤكد ان إحالة المتهمين الى المحاكم وصدور الأحكام العادلة بحق من تتم إدانته يعيد ثقة الناس بالقضاء وبالعدالة وبالقانون ، كما يساهم في ترسيخ حالة الردع إزاء السلوك الإجرامي المرتكب ، مثلما تساعد على تأهيل من يمكن تأهيله من المجرمين وإعادته الى المجتمع ، كل هذا يساهم بشكل فعال في إرساء معالم البناء الدستوري والقانوني في البلاد .

ولهذا بدأ نظام الغاكاكا في تقسيم المتهمين الى اربع فئات ، الفئة الأولى هم من خطط للإبادة الجماعية من القادة والمخططين ورموز السلطة الذين ساهموا في تحويل تلك المخططات الى واقع أجرامي عملي سواء منها القتل الجماعي او عمليات الإبادة أو التعذيب الجسدي او الاغتصاب الجنسي .

والفئة الثانية هم المشاركون في عمليات القتل والتعذيب والإبادة أو من ارتكب جرائم الشروع بالقتل أو مرتكبو جرائم العنف الخطرة التي لم تصل مستوى القتل .

والفئة الثالثة هم مرتكبو أعمال العنف التي لم تؤد الى الموت .

الفئة الرابعة والأخيرة من ارتكب جريمة من جرائم التخريب والاعتداء على الممتلكات العامة التي نص القانون على معاقبة مرتكبيها .

في بدء أعمال هذا النظام القضائي كان في السجون ما يقارب ١٣٠ ألف شخص متهم بتنظيم الإبادة الجماعية والمشاركة بها، وزاد ذلك الأمر من شل الحياة بعد سنوات من الخراب والدمار والمآسي التي حلت على رواندا ، بالإضافة الى ما أصاب المؤسسات التي تقوم بضبط القانون وتنفيذ الأحكام من تعطيل وغياب ما زاد من حدة تفشي الجريمة وعمليات القتل وتكوين الجماعات الإجرامية التي لم تكن تلقى المواجهة والردع المناسب .

تم اعتماد العمل في نظام غاكاكا في آذار من عام ٢٠٠١ ، وبعد أن يستكمل التحقيق في قضايا الفئة الأولى من المتهمين تتم إحالتهم مع قضاياهم الى محاكم الجنايات لإصدار الأحكام بالإدانة او بالبراءة حسب مقتضى الحال .

أما بقية الفئات الثانية والثالثة والرابعة فقد تم اختيار عدد من القضاة المشهود لهم بالخبرة والحياد والاختصاص حيث تلقوا تعليما ودورات مكثفة بمساعدة الأمم المتحدة ليتم تشكيل عدد من المحاكم الجزائية التي تقوم بتطبيق النظام البديل(الغاكاكا)، بمشاركة عدد من شيوخ القبائل والحكماء حيث تم تشكيل ١٠٦ محاكم للبت في قضايا المتهمين على مستوى المقاطعات والمدن ، لتصدر الأحكام حسب الفئة التي تم تصنيف المتهم بموجبها ، ويمكن للمتهم من الفئة الأولى والثانية أن يطعن بالقرار ويستأنف المحاكمة (حسب النظام) حيث يتم رفع القضايا الى اعلى هيئة قضائية لتدقيق الاحكام .

ومن المبادئ التي التزمت بها المحاكم وفق نظام الغاكاكا أنه لا يتم إصدار أحكام بالإعدام مهما كانت الجريمة المنسوبة للمدان ، وكذلك إصدار الأحكام بحق الأحداث من المدانين الذين لم يبلغوا سن ١٨ سنة وتجاوزوا سن ١٤ سنة أن تكون نصف العقوبة المقررة للبالغين ، اما من لم يبلغ سن ١٤ سنة فيتم إطلاق سراحه وتسليمه الى ذويه بمقتضى القانون .

ويمكن للمدانين من الفئة الثانية والثالثة ان يقضوا نصف عقوبتهم في الخدمة الاجتماعية باستثناء المدانين من الفئة الثانية الذين رفضوا الاعتراف والإقرار بالذنب ، ولن يخضع المتهمون في الفئة الرابعة للعقوبة في حال التوصل الى اتفاق على استرداد السلع المسروقة او التالفة أو إعادة أقيامها .

وأعتمد نظام الغاكاكا على مبادئ المصالحة الجدية والعملية التي تبناها المجتمع الرواندي، وبقي أن نعلم ان نظام الغاكاكا بدأ العمل فيه فعليا في عام ٢٠٠٢ وانتهت جميع القضايا المعروضة أمام الأجهزة القضائية وجرى البت في جميع قضايا الفئات ، وعادت الحياة الطبيعية الى هذا البلد الأفريقي الجريح الذي خسر نتيجة تلك المجازر والمذابح التي جرت في عام ١٩٩٤ حوالي أكثر من مليون إنسان تحملت أكثرها قبيلتا التوتسي والهوتو وارتكبها تخطيطا وتنفيذا كما ثبت من قرارات القضاء الرواندي الحكومة السابقة و تم تشريد ونزوح وهروب حوالي ثلاثة ملايين شخص

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net